

Distr.: General
9 November 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

تيمور - ليشتي

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- قدمت تيمور - ليشتي تقريرها المتعلق بال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2016، وتلقت من الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل 154 توصية اعتمدها في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أثناء دورته السادسة والعشرين. وفيما يتعلق بتنفيذ تيمور - ليشتي لجميع التوصيات المقدمة إليها، فقد أحرزت تقدماً وهي بصدد تنفيذ بعض تلك التوصيات، ولا تزال تدرس بعضها. ويقدم هذا التقرير معلومات وبيانات ذات صلة للفترة قيد الاستعراض.
- 2- ولذلك، ستقدم تيمور - ليشتي معلومات مستكملة عن التوصيات التي هي بصدد تنفيذها حسب أولويتها استناداً إلى الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، تشمل العقوبات والتحديات التي واجهتها تيمور - ليشتي أثناء تنفيذ هذه التوصيات حتى يكون البلد صريحاً وصادقاً مع آلية الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ودولة تيمور - ليشتي وشعبها ملتزمان التزاماً كبيراً بتحسين مستوى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشرهما في البلد على أساس ثقافة "الاحترام المتبادل وعدم التمييز".
- 3- ويقدم هذا التقرير لأغراض الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، ويتضمن المستجدات التي شهدتها تيمور - ليشتي في مجال حقوق الإنسان والتقدم الذي حققته خلال الفترة المشمولة بالاستعراض والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ التوصيات المقدمة في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2016، كما يصف العقوبات والتحديات التي تواجهها تيمور - ليشتي في تنفيذ حماية حقوق الإنسان.

ثانياً - المنهجية

- 4- تولى إعداد هذا التقرير المقدم في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وزارة العدل بدعم من الوزارات التنفيذية، وبدعم كذلك من الوحدة الاستشارية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي. وصاغته المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة التابعة لوزارة العدل وتحمل المسؤولية الكاملة عن صياغته. وتستند بنية هذا التقرير إلى المبادئ التوجيهية التي أقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- 5- وأجرى الفريق التقني مشاورات عامة مع المجتمع ككل ومع جميع الكيانات على الصعيد الوطني، وهو ما شكّل جزءاً مهماً من عملية إعداد هذا التقرير. واستهدف بمشاوراته جهات رئيسية مثل الوزارات التنفيذية، ومنظمات المجتمع المدني، والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وقوة الدفاع لتيمور - ليشتي، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من أجل جمع بيانات ومعلومات موثوقة عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري في تيمور - ليشتي. وشملت المنهجية المتبعة إجراء مناقشات جماعية وعقد اجتماعات مائدة مستديرة.

ثالثاً - النتائج التي حققتها تيمور - ليشتي والتحديات التي واجهتها في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

الأشخاص ذوو الإعاقة

(التوصيات من 1-89 إلى 22-89، و89-150، و89-151، و89-142، و89-62، و89-87، و89-60، و89-61)

6- عندما قدمت تيمور - ليشتي تقريرها للجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2016، أقرت بأنها لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، غير أن السياسات الحكومية المنفذة تراعي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل سياسة المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال برامج وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج التي كان لها أثر إيجابي على الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن سياسة بناء الهياكل الأساسية التي تراعي الأشخاص ذوي الإعاقة.

7- ولضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعت تيمور - ليشتي خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وهذه الخطة أداة للتنفيذ وتشكل جزءاً من السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي السياسة التي حددتها الوزارات التنفيذية ووزراء الدولة ذوي الصلة لأغراض التنفيذ.

8- ووضعت تيمور - ليشتي خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2014-2018. ورغم العقبات التي اعترضت تنفيذ هذه الخطة، فقد أحرز بعض التقدم الذي كان له أثر إيجابي على تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

9- وفي عام 2021، وافقت حكومة تيمور - ليشتي على المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030. واعتمدت وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج مبادرة جديدة لتشكيل لجنة توجيهية تتولى وضع خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وترأسها المديرية الوطنية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بهم التابعة للوزارة وتضم في عضويتها ممثلين عن الأشخاص ذوي الإعاقة والوزارات التنفيذية ووزراء الدولة. وترمي السياسة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى ضمان وصولهم إلى جميع المجالات، مثل النمو البدني، والمسائل الاقتصادية، والمسائل الاجتماعية، والتعليم، والخدمات العامة، والتدريب⁽¹⁾.

10- ولتعزيز خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج بصدد إعداد مشروع قانون لإنشاء مجلس وطني للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتولى هذا المجلس دعم ورصد وتقييم تنفيذ السياسة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

11- ولضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على مساعدة من الحكومة، تنفذ وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج برنامجاً لمنح "إعانة الإعاقة" للأشخاص ذوي الإعاقة البالغين من العمر 17 عاماً في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق النائية. وتبلغ قيمة هذه الإعانة 30 دولاراً في الشهر. وفي عام 2020، حصل على هذه الإعانة 8 470 شخصاً من ذوي الإعاقة. كما قدم الدعم للمؤسسات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشئ مركز وطني لإعادة تأهيلهم، واستمر نشر معلومات عن حقوقهم في المجتمع بأسره، وأخذت تدابير لمنحهم فرصاً كاملة لحضور المناسبات الرياضية الوطنية والدولية، ووفرت وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج الضروريات الأساسية لهم وكذلك الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية وعصي المشي. وفي عام 2019، قدمت هذه الوزارة دعماً مالياً إلى عشر منظمات تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة بلغ مجموعه 13,131 327 دولاراً⁽²⁾.

12- واعتمدت الحكومة، من خلال وزير الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني، تدريباً شمل التدريب المهني لضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التدريب المهني. وبناء عليه، وضع وزير الدولة لسياسة العمالة والتدريب المهني، من خلال المركز الوطني للعمالة والتدريب المهني، تدريباً خاصاً للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس قدراتهم البدنية الخاصة على المشاركة في أنواع معينة من التدريب. وهياً المركز الوطني للعمالة والتدريب المهني ظروفاً وأماكن تلائم الأشخاص ذوي الإعاقة وتراعي احتياجاتهم، ووفر لهم التدريب في مجالات البناء واللحام والنجارة والسباكة والكهرباء والضيافة⁽³⁾.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات من 89-46 إلى 89-49)

مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة

13- لدى تيمور - ليشتي هيئة مستقلة تكفل حماية جميع حقوق الإنسان في البلد وفقاً لولايتها الدستورية، وهي مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة. وتتمثل رؤية مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة في حماية حقوق الإنسان وتدعيم النزاهة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في تيمور - ليشتي. ولتنفيذ هذه الرؤية، يتمتع مكتب أمين المظالم بالاستقلالية وله ميزانيته وسياساته الخاصة، وتخصّص له كل عام أموال سنوية من ميزانية الدولة.

14- ويملك مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة الموارد البشرية اللازمة ليضطلع بعمله. وفي عام 2020، بلغ عدد موظفيه 138 موظفاً، منهم 66 امرأة و72 رجلاً. ويصل عدد الموظفين الحكوميين من هذا المجموع إلى 100 موظف. ويتوزع موظفوه بين ثلاثة مكاتب وسبع مديريات أو ما يعادلها، وهي مديرية المساعدة العامة، ومديرية التحقيقات، ومديرية الرقابة والتوصيات، ومديرية تعزيز حقوق الإنسان، ومديرية إدارة الموارد البشرية، ومديرية الإدارة والمالية، ووحدة المساعدة القانونية والشؤون الإدارية والبحوث، وأربعة مراكز إقليمية في أوكوسي، وبوبونارو، وباوكو، وساماي. ولدى المكتب نظام مختلط من الهياكل البنوية والوظيفية، استناداً إلى المرسوم بقانون رقم 2016/31. ويضم المكتب سبعة عشر منصباً إدارياً لمسؤولي المديريات والأقسام، ويعتزم تخصيص 10 موظفين لكل مركز إقليمي⁽⁴⁾.

15- وتهدف جهود الدولة الرامية إلى زيادة الموارد البشرية والمالية إلى تمكين مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة من العمل كمؤسسة حكومية تخصّص لها ميزانية سنوية لتمويل أنشطتها. ويتلقى المكتب مساعدة تقنية ومالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تعزيز قدراته المؤسسية. وكانت الميزانية المخصصة للمكتب في السنوات من 2017 إلى 2020 على النحو التالي: 1 616 360,00 دولاراً في عام 2017، و1 129 354,00 دولاراً في عام 2018، و1 968 032,00 دولاراً في عام 2019.

لجنة حقوق الطفل

16- أنشئت لجنة حقوق الطفل في عام 2014، ووضعها المرسوم بقانون رقم 2020/27 بشأن الهيكل التنظيمي للحكومة الدستورية الثامنة تحت وصاية وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج وجعلها مؤسسة عامة تتمتع بالاستقلالية من حيث الإدارة والمالية والممتلكات. وأنشأ المرسوم بقانون رقم 2020/27 معهد الدفاع عن حقوق الطفل.

17- وتتمثل العقبات التي تواجهها لجنة حقوق الطفل في عدم كفاية الموارد البشرية بسبب نقص الموظفين الدائمين، ويبلغ عدد موظفي اللجنة حالياً 11 موظفاً. وبالإضافة إلى نقص الموارد البشرية، تُرصد للجنة ميزانية سنوية ضئيلة⁽⁵⁾.

لجنة مكافحة الفساد

- 18- تواصل تيمور - ليشتي، بوصفها دولة قائمة على سيادة القانون الديمقراطية، بذل الجهود للقضاء على الفساد في البلد، وأنشأت في عام 2009 لجنة مكافحة الفساد بموجب القانون رقم 2009/8.
- 19- وفي عام 2020، أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 2020/7 بشأن التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. وسيؤدي سن هذا القانون إلى تعزيز كفاءة هذه المؤسسة لإرساء مستوى أعلى من الحوكمة الرشيدة.

سياسة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية (التوصيات من 50-89 إلى 54-89)

- 20- إن تيمور - ليشتي ملتزمة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتقر الحكومة بأنه ليس لديها حتى الآن خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، غير أن تيمور - ليشتي لديها بالفعل خطط العمل الوطنية التالية: خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني، وخطة العمل الوطنية بشأن القضاء التام على الجوع، وخطة العمل بشأن المرأة والسلام والأمن، وخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الطفل، وخطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وستكفل هذه الخطط حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

التصديق على الاتفاقيات الدولية

(التوصيات من 1-89 إلى 4-89، ومن 6-89 إلى 10-89، و 27-89، و 29-89)

- 21- صدقت دولة تيمور - ليشتي على سبع اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، وتبذل جهوداً في الوقت الحالي للوفاء بالتزاماتها تجاه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد، حيث إن الدولة بصدد إعداد الموارد البشرية والمالية اللازمة وتسعى إلى زيادة القدرات المؤسسية لضمان تنفيذ هذه الصكوك الدولية في المستقبل قبل التوقيع والتصديق عليها مع بروتوكولاتها الاختيارية.
- 22- وتقر تيمور - ليشتي بأنها لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكنها بصدد التحضير لعملية التصديق. وأنشأت وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج ووزارة العدل ووزارة الخارجية والتعاون فريقياً يتولى التحضير لعملية التصديق. كما تعترف تيمور - ليشتي بأنها لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- 23- ويجرم قانون العقوبات في تيمور - ليشتي الجرائم ضد الإنسانية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويحدد في المواد من 123 إلى 130 المبادئ المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتعاقب المادة 123 من قانون العقوبات على جريمة الإبادة الجماعية بالسجن لمدة تتراوح بين 15 و30 عاماً، وتعاقب المادة 124 على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بالسجن لمدة تتراوح بين 15 و30 عاماً، فيما تعاقب المادة 125 على جرائم الحرب المرتكبة ضد الأفراد بالسجن لمدة تتراوح بين 15 و30 عاماً. وبالتالي، فإن قانون العقوبات في تيمور - ليشتي يتبنى الأحكام القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.
- 24- ورغم أن تيمور - ليشتي لم تصدق بعد على الاتفاقيات المتصلة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن قوانينها الوطنية تكفل حقوق المواطنين وتقرض عقوبات شديدة على مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.
- 25- ولم تصدق تيمور - ليشتي بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين، غير أن وزارة تنسيق الشؤون الاقتصادية بصدد إعداد مشروع قانون بشأن العمال المنزليين سيقدم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه⁽⁶⁾.

التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التوصيات من 89-63 إلى 89-68)

26- تعترف دولة تيمور - ليشتي، بوصفها طرفاً في معاهدات دولية لحقوق الإنسان، بأنها تأخرت في تقديم تقاريرها إلى هيئات هذه المعاهدات منذ التصديق عليها. وبالرغم من ذلك التأخير، فقد أوفت تيمور - ليشتي بالتزاماتها كدولة طرف واستخدمت كامل قدراتها لإعداد تقاريرها، مثل التقرير الأولي والتقريين الثاني والثالث بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتقرير الأولي والتقرير الجامع للتقريين الثاني والثالث بشأن اتفاقية حقوق الطفل، والتقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتقرير الأولي بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتصوغ وزارة العدل حالياً التقرير الأولي بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقرير الأولي بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري الرابع بشأن اتفاقية حقوق الطفل، وتجري مشاورات عامة بشأن التقرير المتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

27- وبعد أن قدمت تيمور - ليشتي تقرير الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2016، قدمت تيمور الشرقية في عام 2017 تقريرها الأولي بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وتقريها الرابع بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2020.

28- وفي عام 2019، دعت تيمور - ليشتي المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية لزيارة البلد، وقامت المقررة الخاصة، السيدة فيكتوريا تاوولي - كوربوز، بزيارة تيمور - ليشتي في الفترة من 8 إلى 16 نيسان/أبريل 2019، وعقدت خلال زيارتها اجتماعات مع كيانات الدولة، والحكومة، والمجتمع المدني، كما زارت أماكن للمجمعات المحلية. وترحب حكومة تيمور - ليشتي بآليات حقوق الإنسان، مثل المقررين الخاصين، لزيارة البلد للاطلاع على حالة حقوق الإنسان.

29- وفي عام 2017، وضعت تيمور - ليشتي خريطة طريق لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2019، قدمت تقريرها الأول بشأن الاستعراض الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

حماية الأطفال، ولا سيما من العنف وسوء المعاملة

(التوصيات 89-35، و89-45، و89-57، و89-102، و89-84، و89-101، و89-98، و89-99، و89-100، و89-58، و89-53، و89-54، و89-131)

30- تلتزم دولة تيمور - ليشتي بتوفير الحماية للأطفال ضحايا سوء المعاملة والتمييز والاستغلال والإهمال والعنف والأطفال المخالفين للقانون، وفي عام 2016 اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية للطفل للفترة 2016-2020، التي تعزز التزام تيمور - ليشتي بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

31- ويركز تنفيذ خطة العمل الوطنية للطفل للفترة 2016-2020 على أربعة مجالات مواضيعية، وأولها حماية الطفل، وثانيها صحة الطفل والمراهق وتغذيتهما، وثالثها التعليم قبل المدرسي والابتدائي والأطفال ذوو الإعاقة، ورابعها مشاركة المراهقين، ويتولى تنفيذ هذه الخطة الوزارات التنفيذية ووزراء الدولة.

32- وتلتزم دولة تيمور - ليشتي بوضع نظام لحماية الأطفال حماية كاملة، وتسعى إلى مواءمة جميع القوانين المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين، ويعقد البرلمان الوطني حالياً مشاورات عامة بشأن مشروع قانون لحماية الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر وحمايتهم لضمان رفاههم ونمائهم الأساسيين. كما يجري البرلمان حالياً مناقشات بشأن مشروع قانون للرفاه الاجتماعي للأطفال والأسر⁽⁷⁾.

33- ومن أجل تحسين رفاه الأطفال والأسر، أنشأت الحكومة، من خلال وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج، برنامج "بولسا دا ماي" (منحة الأم). ويُنفذ هذا البرنامج بموجب المرسوم بقانون رقم 2012/18 من أجل توفير الدعم المشروط. ويقدم الدعم للأسر والأطفال الضعفاء بهدف تحسين نوعية حياة الأسر عن طريق الاستثمار في تعليم الأطفال. ويُمنح عن كل طفل بدل إعالة يبلغ 5 دولارات شهرياً، ويصل مجموع المبلغ الذي يمكن أن تتلقاه الأسرة في سنة واحدة إلى ما بين 60 و180 دولاراً⁽⁸⁾. وبين عامي 2015 و2019، استناداً من برنامج "بولسا دا ماي" للدعم 421 480 أسرة⁽⁹⁾. ولا يزال هذا البرنامج قيد التنفيذ.

34- ولتحسين تغذية الطفل، أطلقت حكومة تيمور - ليشتي برنامجاً للتغذية في المدارس لتقديم وجبات طعام يوم كامل لجميع الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية (من الصف الأول إلى الصف التاسع) في جميع أنحاء البلد. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين تغذية الأطفال في سن الدراسة، والحد من عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة، وتحفيز الأطفال على الالتزام بعملية التعلم، وزيادة اهتمامهم بالتعلم والمشاركة في الفصول الدراسية لزيادة معارفهم وتحسين النوعية. كما تكفل الحكومة نوعية الغذاء المقدم للأطفال وفقاً لمعايير التغذية والصحة. وبدأ تنفيذ برنامج التغذية في المدارس في عام 2018 ويستمر حتى الآن.

35- واتخذت الحكومة تدابير عديدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل. فقد وضعت، من خلال كتابة الدولة للمساواة والإدماج، خطة عمل وطنية للعنف الجنساني للفترة 2017-2020 تستند إلى أربع ركائز هامة، هي: منع العنف الجنساني، وتوفير الخدمات للضحايا، وكفالة إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء، وتنسيق المبادرات المتخذة ورصدها وتقييمها. وفي عام 2020، أطلقت الحكومة برنامج مبادرة تسليط الضوء بهدف مكافحة العنف الجنساني، مثل العنف ضد المرأة والفتاة.

الزواج المبكر (التوصية 89-94)

36- يكفل دستور تيمور - ليشتي حق جميع الناس في الزواج. وتتص المادة 1500 من القانون المدني على أن الإذن بزواج القاصر الذي يقل عمره عن سبعة عشر عاماً ويزيد على ستة عشر عاماً يمنحه الوالدان، في إطار ممارسة السلطة الأبوية، أو الوصي.

37- وتعترف الحكومة بأن البلد يشهد حالات كثيرة من الزواج المبكر، ولا سيما في المناطق النائية، ويعزى معظم هذه الزيجات إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الآباء، ويتم بعضها بموافقة حرة من القصر. ولمنع الزواج المبكر، تقوم الحكومة، من خلال وزارة الصحة ولجنة حقوق الطفل، برفع مستوى الوعي في المدارس والمجتمعات المحلية، ولا سيما في صفوف الآباء، بشأن أثر الزواج المبكر على صحة القصر وحياتهم.

38- وتنتهج وزارة التعليم والشباب والرياضة (وزارة التعليم) سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع ممارسة العقوبة البدنية في المدرسة والأسرة. وتقوم وزارة التعليم برصد المدارس وتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع العقوبة البدنية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وتوفر الفرص لجميع الأطفال لتقديم الشكاوى ضد أحد أفراد الأسرة أو المدرسين بسبب ممارسة التعذيب أو العقوبة البدنية.

39- ويجرم قانون العقوبات في تيمور - ليشتي الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الذي يرتكبه أحد أفراد الأسرة، وتتص المادة 173 منه على تشديد العقوبة في حالات الاغتصاب المرتكب من أحد أفراد الأسرة⁽¹⁰⁾.

40- وينص قانون الاتجار بالبشر رقم 2017/3 على تدابير خاصة لتقديم المساعدة للقصر ضحايا الاتجار بالبشر، حيث تخول المادة 18 المتعلقة بحماية الضحايا القصر الأطفال حق الامتياز في الحصول الفوري على مساعدة السلطات⁽¹¹⁾.

قضاء الأحداث

(التوصيتان 89-118 و 89-119)

41- للأطفال الحق في الحصول على حماية خاصة من الأسرة والمجتمع والدولة، ولا سيما من جميع أشكال الإهمال والتمييز والعنف والاعتداء الجنسي والاستغلال. ويتمتع الأطفال بجميع الحقوق المعترف بها عالمياً، وكذلك الحقوق المنصوص عليها في دستور تيمور - ليشتي وقوانينها.

42- وتلتزم الحكومة، من خلال وزارة العدل، بصياغة قانون الوصاية والتعليم الخاصين بالقصر المتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً ومشروع نظام العقوبات الخاص للقصر المتراوح أعمارهم بين 16 و21 عاماً. وسيطبق مشروع قانون الوصاية والتعليم الخاصين بالقصر تدابير للوصاية والتعليم، كما سيطبق تدابير لإجراء عملية تعليمية تناسب القصر الذين يرتكبون فعلاً يوصف في القانون بأنه جريمة. ويستهدف مشروع القانون هذا أيضاً القصر المعفيين بموجب القانون من المسؤولية الجنائية الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً.

43- وبالإضافة إلى قانون الوصاية والتعليم الخاصين بالقصر، هناك تشريعات أخرى مثل نظام العقوبات الخاص للقصر الذي ينطبق على الشباب المتراوح أعمارهم بين 16 و21 عاماً. ويرمي هذا القانون إلى وضع نظام جزائي خاص ينطبق على الشباب الذين يرتكبون جرائم، والذين تتراوح أعمارهم وقت ارتكاب الجريمة بين 16 عاماً و21 عاماً. وينص هذا النظام القانوني على إخضاع هؤلاء الشباب لمعاملة جزائية خاصة، حتى في حالة توجيه الاتهام إليهم.

تسجيل الأطفال

(التوصيتان 89-42 و 89-43)

44- يتمتع جميع الأطفال المولودين في إقليم تيمور - ليشتي بالحق في التسجيل، ويجب تسجيلهم مجاناً. وتعاونت وزارة العدل مع وزارة الصحة لإعداد كتيب للأمهات الحوامل يملأ منذ أن تصبح الأم حاملاً وأثناء فحوصاتها الصحية خلال فترة الحمل وحتى ولادة الطفل. كما أنشأت وزارة العدل مراكز للتسجيل في المشفى الوطني وفي البلديات حتى يتسنى تسجيل الأطفال المولودين في المستشفى على الفور.

45- وبالإضافة إلى تسجيل الأطفال في المستشفى، يمكن لوالدي الأطفال الذين لم يسجلوا في المستشفى أو ولدوا في المنزل تسجيلهم في وزارة العدل، عن طريق المديرية العامة لخدمات التسجيل والتوثيق على الصعيد الوطني، وكذلك في البلديات. كما تنفذ وزارة العدل برنامجاً للتسجيل المتنقل يستهدف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء إقليم تيمور - ليشتي، ولا سيما المناطق النائية، ويرمي إلى تسجيل الأطفال حتى سن خمس سنوات. وبدأ العمل بهذا البرنامج منذ عام 2017 ويستمر حتى الآن.

46- ويتمتع أبناء المهاجرين المولودين في إقليم تيمور - ليشتي بنفس الحقوق المكفولة للمواطنين من حيث تسجيل المواليد، ولا يوجد أي تمييز بين عملية تسجيل أطفال المهاجرين وعملية تسجيل مواليد المواطنين.

التعليم

(التوصيات 89-130، و 89-131، و 89-140، ومن 89-144 إلى 89-147، و 89-59، و 89-152، و 89-149)

47- تكفل دولة تيمور - ليشتي حصول جميع الناس على التعليم بموجب المادة 59 من الدستور والقانون الإطاري لنظام التعليم رقم 2008/14. وبما أن نظام التعليم الجيد يحتاج إلى بنية تحتية مدرسية جيدة وموارد بشرية جيدة، فقد أعطت الحكومة الأولوية للبنية التحتية لبناء المدارس وإعادة تأهيل المدارس المتضررة،

وعلى الرغم من التقدم المحرز في البنية التحتية المدرسية، فإن الأمر يتطلب مزيداً من العمل لإعطاء الأولوية للمدارس. وتولي الحكومة الأولوية لبرنامج بناء المدارس وإعادة تأهيل المدارس المتضررة.

48- وتقر الحكومة بأن بعض المدارس في المناطق النائية لا تزال تفتقر إلى النظافة الصحية الجيدة. غير أن الحكومة تسعى إلى ضمان تزويد جميع المدارس بمراحيض للبنات والبنين وبالمياه لضمان صحة البنين والبنات في المدارس.

49- وتواصل وزارة التعليم نشر المعلومات وعقد حلقات دراسية للمدارس التي تواجه خطر العنف من أجل زيادة الوعي بالعنف الجنساني، وتوفير التدريب على الصحة الإنجابية للمدارس على الصعيد الوطني وفي البلديات.

50- ولتحسين نوعية التعليم والموارد البشرية، ونظراً لأن المربين هم ركيزة هامة، تنتهج وزارة التعليم سياسة لتوفير التدريب للمعلمين من خلال المعهد الوطني لتدريب المعلمين والمهنيين التربويين بهدف تعزيز التدريب الجيد وزيادة تحسين تطوير ممارسات المناهج الدراسية للمعلمين حتى يتمكنوا من توفير تعليم جيد للطلاب. ويتألف تدريب المعلمين من أربع وحدات تدريبية، أولها التدريب على اللغتين الرسميتين البرتغالية والتيتوم، بهدف زيادة معارف المعلمين حتى يتمكنوا من التحدث والقراءة والكتابة بهاتين اللغتين وفهم المناهج الدراسية. وتتمثل الوحدة التدريبية الثانية في التدريب على المعارف العلمية والتقنية، وترمي إلى تزويد المعلمين بمعرفة واسعة حول المناهج الدراسية الوطنية التي تُدرّس. والثالثة هي التدريب على المنهجية بهدف تنويع معارف المعلمين حول التقنيات والاستراتيجيات المناسبة لتقييم التعلم في الفصل الدراسي، والرابعة هي التدريب المهني الرامي إلى مساعدة المعلمين على أن يكونوا مربين ومحفيين ومرشدين جيدين⁽¹²⁾.

51- وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المعلمون تدريباً أكاديمياً، وتعاون المعهد الوطني لتدريب المعلمين والمهنيين التربويين مع البرتغال والبرازيل لتنظيم دورة دراسية للحصول على درجة البكالوريوس في مجالات متخصصة. كما تعاون المعهد مع جامعة تيمور - ليشتي الوطنية لتوفير التدريب لمدرسي مستوى البكالوريوس، وقدم أيضاً التدريب المستمر لمعلمي التعليم الثانوي العام والابتدائي الأساسي وما قبل المدرسي. وفي الفترة بين عامي 2015 و2020، قدم المعهد التدريب للمعلمين في مجموعة من المجالات على جميع المستويات الدراسية، واستفاد من ذلك التدريب 12 091 معلماً من مجموع 14 868 معلماً⁽¹³⁾.

52- وتنتهج تيمور - ليشتي سياسة التعليم الشامل التي اعتمدت في يناير 2017. وتستند هذه السياسة إلى القانون الإطار لنظام التعليم والخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة 2011-2030. وتهدف سياسة التعليم الشامل إلى ضمان حصول الجميع على التعليم على قدم المساواة، وتعزيز حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على التعليم، وضمان عدم التمييز ضد الأشخاص الضعفاء.

53- وتكفل وزارة التعليم وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس مجاناً، وتقدم المساعدة التقنية لنظام التعلم الشامل، وتوفر التدريب على لغة الإشارة وطريقة براي وكيفية مساعدة المعلمين للطلاب الذين يستعملون الكراسي المتحركة. وفي عام 2020، تعاون المعهد الوطني لتدريب المعلمين والمهنيين التربويين مع منظمة أعايي الدولية لتوفير التدريب على لغة الإشارة لفائدة 120 متدرباً من بلديات إرميرا وديلي وماناتوتو وفيكيكي وليكيسا⁽¹⁴⁾. ونفذت وزارة التعليم برنامجاً للأطفال ذوي الإعاقة على مستوى المدارس الابتدائية العامة لتمكينهم من الدراسة مع الطلاب الآخرين الذين لا يعانون من إعاقة، مما يعزز التفاعل الاجتماعي فيما بينهم.

54- وبدأت الحكومة في تنفيذ برنامج لمحو الأمية يحمل شعار "نعم، أستطيع" بين عامي 2008 و2012. وبين عامي 2014 و2020، نفذت برنامجاً لمحو الأمية بعنوان "نعم، أستطيع" وبرنامج "ألفانامور". واستفاد من برنامج "ألفانامور" 21 205 مشاركين حصلوا على شهادة. وواصلت وزارة التعليم،

عن طريق المديرية الوطنية للعودة إلى التعليم المدرسي، الاستثمار من أجل تعزيز استدامة التدريب على محو الأمية من خلال برنامج للمعادلة. ومنذ بداية تنفيذ برنامج محو الأمية، لم يحقق بعد هدف القضاء التام على الأمية في تيمور - ليشتي، غير أن وزارة التعليم تواصل الاستثمار في هذا الصدد بتخصيص التمويل لبرنامج محو الأمية حتى يصبح جميع مواطني تيمور - ليشتي ملمين بالقراءة والكتابة في المستقبل⁽¹⁵⁾.

55- وتعتزف الحكومة بأن جائحة كوفيد-19 أثرت على تيمور - ليشتي وعلى قطاع التعليم. وتمثل الأثر السلبي لكوفيد-19 في الحيلولة دون استمرار الطلاب في التعلم أثناء حالة الطوارئ وعزل المناطق المحلية لأسباب تتعلق بالصحة العامة والإغلاق الشامل، والحيلولة أيضاً دون تلقي المعلمين للتدريب.

المستوى المعيشي المناسب - الغذاء والماء والحماية الاجتماعية (التوصيات 89-54، و89-55، و89-39، و89-154، و89-132، و89-133، و89-136)

56- تنفذ الحكومة برنامجاً لتحسين حياة الناس، ولدى تيمور - ليشتي خطة عمل وطنية للقضاء على الجوع وسوء التغذية تكفل تمتع جميع الناس بحقهم في الأمن الغذائي بغذاء جيد وصحي ومغذ.

57- ومن أجل ضمان حقوق المستهلكين والدفاع عنها ومواصلة تحسين الظروف المعيشية للسكان حتى يتمكنوا من الحصول على أغذية جيدة النوعية في أسواق تيمور - ليشتي، أنشأت الحكومة عن طريق وزارة السياحة والتجارة والصناعة هيئة تفتيش ورصد الأنشطة الاقتصادية والصحية والأنشطة المتصلة بالأغذية⁽¹⁶⁾، التي تتولى مسؤولية تحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال إجراء عمليات التفتيش والرصد والوقاية فيما يتعلق بالغذاء والتغذية، بما في ذلك الدفاع عن الصحة العامة وتلقي التقارير والشكاوى من المجتمع المحلي حول المواد الغذائية المعروضة للبيع في المتاجر والمتاجر الكبرى.

58- وتواصل تيمور - ليشتي تنفيذ سياسة للتنمية المجتمعية في المجال الاقتصادي وفقاً للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية⁽¹⁷⁾. بهدف القضاء على الفقر، وذلك عن طريق آليات ترمي إلى زيادة دخل المجتمعات المحلية من خلال تقديم إعانات مالية للمزارعين والأعمال التجارية الصغيرة، وتقديم الدعم إلى القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل في مجال الأعمال التجارية والصناعة، وإبرام اتفاقات ثنائية مع جمهورية كوريا وأستراليا بشأن برامج العمال.

59- واستثمرت الحكومة، من خلال وزارة الزراعة والثروة السمكية، في القطاع الزراعي بهدف زيادة نوعية وكمية الدخل المستدام للمزارعين فيما يتعلق بالغذاء والتغذية، وذلك عن طريق تقديم الدعم التقني للمزارعين في المناطق الريفية والحضرية من أجل الاستعاضة عن النظام التقليدي بالممارسات المتعارف عليها والحديثة، وتوزيع الجرارات الكبيرة والصغيرة على المزارعين، وتوزيع آلات تقشير الأرز وقصفه، وتوزيع الأسمدة، وتقديم إعانات مالية فيما يتعلق بالبذور المجازة⁽¹⁸⁾.

60- وحققت تيمور - ليشتي تقدماً في الزراعة بين عامي 2017 و2018، حيث بلغ إنتاجها السنوي 26 426 طناً، بزيادة قدرها 82 في المائة، وبلغ الإنتاج السنوي للذرة 83 634 طناً، بزيادة قدرها 41 في المائة⁽¹⁹⁾، واعتباراً من عام 2019 هيمنت الخضروات المحلية على السوق الوطنية، بما في ذلك المتاجر الكبرى. وواصلت وزارة الزراعة والثروة السمكية تنفيذ سياسة الاستثمار في مجموعات المزارعين⁽²⁰⁾. كما عززت، من خلال المديرية الوطنية للخدمات البيطرية، الرعاية الأساسية لصحة الحيوان بتوفير التطعيمات المجانية للدواجن والأبقار والخنازير في المناطق الحضرية والريفية.

61- ولتحسين الظروف المعيشية لمواطني تيمور - ليشتي، نفذت الحكومة برنامجاً لتقديم إعانات مالية لمن هم في سن الستين فما فوق والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يتلقى كل شخص من هؤلاء 30 دولاراً أمريكياً في الشهر، فضلاً عن إعانات مالية للمحاربين القدماء وإعاشة لأبطال وشهداء الكفاح من أجل تحرير الوطن وفقاً لكل مستوى، حيث يتلقى كل شخص منهم ما بين 85 و340 دولاراً أمريكياً.

62- وتقر الحكومة بتأثير كوفيد-19 على تيمور - ليشتي في عام 2020، حيث أُجبرت الدولة على فرض حالة طوارئ لفترة طويلة امتدت من عام 2020 حتى عام 2021 وأثرت بصورة سلبية على حقوق مواطني تيمور - ليشتي. وحدت الحكومة من حق المواطنين في التنقل، محلياً وخارجياً، وكان الهدف من القرارات التي اتخذتها هو حماية المواطنين من كوفيد-19. بيد أن الدولة تعترف بأن فرض حالة الطوارئ كان له أثر سلبي على اقتصاد البلد. ولذلك، وضعت الحكومة في عام 2020 سياسة لتقديم إعانة مالية قدرها 200 دولار أمريكي لكل أسرة معيشية في الأراضي الوطنية يقل دخلها عن 500 دولار أمريكي. ودفعت الحكومة هذه الأموال مباشرة إلى الأسر على المستوى الوطني وحتى على مستوى القرى.

63- ونظراً لاستمرار كوفيد-19 في عام 2021، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج السلة الغذائية، الذي قدمت من خلاله إعانة مالية لكل شخص بقيمة 50 دولاراً في شكل قسيمة لشراء المنتجات الغذائية المحلية على المستوى الوطني، ووزعت الأغذية مباشرة على المجتمعات المحلية على مستوى القرى والبلديات، واشترت الحكومة هذه المنتجات المحلية من المزارعين ثم وزعتها على المواطنين في جميع أنحاء البلد بهدف الترويج للمنتجات المحلية ومساعدة الاقتصاد الوطني على الانتعاش خلال حالة الطوارئ.

64- كما أن فرض حالة الطوارئ بسبب جائحة كوفيد-19 كان له أثر سلبي على الظروف الاقتصادية للقطاع الخاص، حيث إن العديد من الشركات لم يعد لها دخل، مما أثر على العمال وأقدهم وظائفهم. وللتصدي لهذا الوضع، قدمت الحكومة، من خلال المعهد الوطني للضمان الاجتماعي، إعانة مالية للشركات وأيضاً للعمال في القطاع غير النظامي الذين لم يتمكنوا من العمل أثناء حالة الطوارئ والإغلاق الشامل.

65- والمعهد الوطني للضمان الاجتماعي هو مؤسسة شبه حكومية أنشئت بموجب المرسوم بقانون رقم 2016/47 بهدف الاستجابة لبرامج الضمان والحماية الاجتماعيين. وخلال جائحة كوفيد-19، أعلنت الدولة حالة الطوارئ. واتخذت الحكومة، من خلال المعهد الوطني للضمان الاجتماعي، تدابير لدعم أرباب العمل في سياق جائحة كوفيد-19، ونفذ المعهد أثناء حالة الطوارئ البرنامجين التاليين: برنامج دعم العمل وفقاً للمرسوم بقانون رقم 2020/16 بشأن تدابير لدعم العمل في سياق جائحة كوفيد-19، وبرنامج دعم استئناف الأنشطة والحفاظ عليها في سياق الانتعاش الاقتصادي وفقاً للمرسوم بقانون رقم 2020/51، الذين هدفاً إلى تحسين الدخل المؤقت عن طريق تقديم إعانات مالية لأرباب العمل والعمال أثناء حالة الطوارئ. وفي هذا الصدد، بلغت الأموال التي خصصتها الحكومة 876,38 331 5 دولاراً أمريكياً، ووصل مجموع المستفيدين منها إلى 623 11 مستفيداً⁽²¹⁾.

التمييز ضد المرأة أو المساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس الجنس
(التوصيات 5-89، و69-89، و71-89، و89-34، و89-38، و89-72، و89-44، و89-45، و89-75، و89-73، و89-97)

66- يتضمن دستور تيمور - ليشتي وقوانينها أحكاماً تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتتص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، وأنه لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللغة أو الأيديولوجية أو الدين أو الحالة العقلية أو البدنية، وأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الحقوق والواجبات في جميع مناحي الحياة الأسرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغض النظر عن النسب والجنسية والعمر ومستوى التعليم، ولهما الحق في احترام كرامتهما الإنسانية، ويجب أن تُكفل لهما فرص متساوية للعيش بمنأى عن العنف⁽²²⁾.

- 67- واتخذت الحكومة جميع التدابير لإرساء مبدأ المساواة بين جميع الناس دون تمييز ومعاملتهم معاملة متساوية، لضمان تمتع المرأة والرجل بنفس الحقوق في الممتلكات الثابتة وحماية الحق في المساواة وتعزيزه في جميع الظروف. وترد أحكام المساواة في كل من القانون رقم 2017/3 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والقانون رقم 2016/12 بشأن إنشاء نظام لضمان الاجتماعي قائم على الاشتراكات، والقانون رقم 2017/13 بشأن النظام الخاص لتحديد ملكية الممتلكات الثابتة.
- 68- ويعاقب قانون العقوبات في تيمور - ليشتي كل من يتسبب في إجهاض أم حامل، وكل أم حامل توافق على الإجهاض من لدن طرف ثالث أو تتسبب في الإجهاض بأفعالها أو أفعال طرف ثالث. ولا تعاقب الأم الحامل التي تقوم بالإجهاض إذا كان الإجهاض مبنياً على المعرفة والخبرة الطبيتين وكان من الضروري إنقاذ حياة الأم أو الجنين عن طريق إنهاء الحمل لإبعاد المرأة الحامل عن خطر الوفاة، شريطة أن يكون هناك إذن طبي وأن يُجرى عملية الإجهاض طبيباً أو أخصائياً صحي آخر في مؤسسة للصحة العامة معترف بها رسمياً، وبموافقة المرأة الحامل⁽²³⁾.
- 69- ويحدد القانون المدني لتيمور - ليشتي ثلاثة أنواع من الزواج، هي الزواج الكاثوليكي، والزواج المدني، والزواج العرفي بزوجة واحدة فقط، ووزارة العدل بصدد إعداد مشروع قانون التسجيل المدني الذي سيشمل جميع أنواع الزواج، وهي الزواج المدني المسجل، والزواج الكاثوليكي، والزواج المدني في شكل ديني، والزواج المدني العرفي بزوجة واحدة فقط⁽²⁴⁾.
- 70- وتحظى مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالأولوية في تشريعات تيمور - ليشتي، حيث تخصص حصة للنساء. وينص قانون انتخاب أعضاء البرلمان الوطني على أن القائمة الفعلية والتكميلية للمرشحين يجب أن تشمل امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاثة مرشحين.
- 71- وينص القانون رقم 2016/9 بشأن قادة المجتمع المحلي على أن الترشيحات لمنصب رئيس القرية ورئيس القرية الفرعية يجب أن تضم امرأة واحدة على الأقل، وأن مجلس القرية يجب أن يضم مندوبة واحدة وممثلة واحدة للشباب، كما ينص على وجوب اشتغال الفريق الانتخابي على امرأة واحدة⁽²⁵⁾.
- 72- ولا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تيمور - ليشتي آخذة في التغير، وفي عام 2017 أفرزت نتائج الانتخابات البرلمانية فوز 26 امرأة بمقعد في البرلمان الوطني، وانتُخبت امرأتان في منصب أمين الرئاسة ونائب أول للأمين وامرأتان في منصب نائب.
- 73- وبعد الانتخابات البرلمانية العامة لعام 2017، أجرت تيمور - ليشتي انتخابات مبكرة في عام 2018، فازت فيها 22 امرأة بالعضوية في البرلمان الوطني، وانتُخبت النساء في منصب نائب أول لرئيس البرلمان الوطني وأمين أول للرئاسة ورئيسي لجنين برلمانيين.
- 74- وعلى مستوى السلطة التنفيذية كذلك، ما فتئ عدد النساء العضوات في الحكومة يتزايد على مر الحكومات المتعاقبة، حيث ضمت الحكومة الثامنة في الفترة 2018-2023 سبع عضوات، منهن ثلاث وزيرات، ونائبة لرئيس الوزراء، وثلاث نائبات وزراء، وكاتبة دولة.
- 75- ولا تقتصر مشاركة المرأة على الصعيد الوطني فحسب، بل إنها تشارك أيضاً على مستوى القرى، حيث ما برحت الفترات الانتخابية المتتالية تشهد تغيراً كبيراً في مشاركة المرأة، وبلغ عدد المترشحات لمنصب رئيس قرية في عام 2016 ما مجموعه 319 امرأة، انتُخبت 21 منهن رئيسة قرية.
- 76- وواصلت الدولة تنفيذ إعلان ديلي من أجل تمكين المرأة من الاستقلال الاقتصادي، من خلال قيادة المرأة للأعمال أو إيجاد فرص عمل لنفسها بوصفه عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما في مجال الحد من الفقر من خلال

تخصيص ميزانية سنوية للدولة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وتواصل الدولة بذل جميع الجهود الرامية إلى إصلاح الحقوق الاقتصادية للمرأة وتعزيزها وضمان وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل، وذلك بغية تمكينها من الحصول على الملكية وتعزيز العمالة الكاملة والعمل الكريم. وابتداء من عام 2019، نفذ وزير الدولة للمساواة والإدماج برنامجاً للتنمية الاقتصادية للمرأة بهدف تقديم الدعم للجماعات النسائية من خلال التحويلات العامة للأموال، وتلقت 106 مجموعات نسائية أموالاً عامة في عامي 2019 و2020. واستمرت كتابة الدولة للمساواة والإدماج في تعزيز مشاركة المرأة من خلال التدريب وبناء القدرات في مجالات هامة، من قبيل الريادة والإدارة والمساءلة والمالية، وأنشأت أيضاً مراكز للتدريب في جميع البلديات⁽²⁶⁾.

العنف الجنساني

(التوصيات 86-89، و89-92، و89-93، و89-96، و89-89، و89-90، و89-84، و89-88، و89-91، و89-74، و89-83، و89-87، و89-54، و89-55، و89-95، و89-82، و89-85)

77- تعترف الحكومة بأن العنف الجنساني لا يزال يمارس في تيمور - ليشتي، ولا سيما ضد المرأة، ولكنها تواصل السعي للحد منه.

78- وأطلقت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة 2017-2021، بوصفها التزاماً من جانب الدولة بحل المشاكل للحد من العنف الجنساني الذي يؤثر على النساء والرجال والأطفال في المجتمع المحلي والقضاء عليه من خلال التنسيق والمشاركة الشاملة لجميع الكيانات.

79- وتنتهج الدولة سياسة ترمي إلى مواصلة النهوض بالنساء والفتيات وحمايتهن حتى يتمكن من التمتع بحقوقهن، وتواصل الحد من التمييز في المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك مكافحة ممارسات الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والزواج المبكر والزواج القسري، وتوفر فرصاً متساوية للمرأة لتتولى القيادة على الصعيد السياسي.

80- وتعمل الحكومة مع المنظمات غير الحكومية، وأنشأت أماكن آمنة ومحمية للضحايا والناجيات، وتوفر سكناً مؤقتاً، بما في ذلك رعاية ضحايا الاعتداء الجنسي أو العنف العائلي أو الاعتداء الجنسي على الأطفال أو الاتجار بالبشر والناجيات منه. وتوجد الآن غرف آمنة في المشفى الوطني ومستشفيات الإحالة والمراكز الصحية في أربع بلديات، وتقدم منظمة التعافي والنماء النفسي الاجتماعي في تيمور - ليشتي خدمات الغرف الآمنة.

81- كما أنشئت ملاجئ في إطار التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وفي عام 2018، كانت هناك ملاجئ آمنة في جميع البلديات البالغ عددها 13 بلدية، وهي ملاجئ تكفل سلامة ضحايا العنف الجنساني وتوفر أيضاً التدريب على مهارات كسب العيش بهدف إعادة إدماج الضحايا في المجتمع وإكسابهن القدرة على كسب العيش.

82- ومن أجل منع حدوث التحرش الجنسي في مكان العمل، أنشأت لجنة الخدمة العامة آلية للإبلاغ عن التحرش الجنسي، وييسر نظام روزا للدردشة الآلية الإبلاغ عن العنف الجنساني في حالات محددة تتعلق بالتحرش الجنسي الذي يرتكبه موظفو الحكومة في مكان العمل أو في مكان عام. ويحمي نظام روزا للدردشة الآلية هوية المشتكية.

المساواة على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (التوصيتان 76-89 و 77-89)

83- تقر الحكومة بأن بعض أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية يواجهون وصماً سلبياً وعنفاً في المجتمع. غير أنها ملتزمة بحماية جميع المواطنين من العنف والتمييز. وتعتبر المادة 52 من قانون العقوبات في تيمور - ليشتي ارتكاب الجريمة بدافع الميل الجنسي ظرفاً مشدداً للعقوبة. ولذلك، يحق لأي فرد من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية يشعر بأنه تعرض لعمل من أعمال الوصم أو الترهيب ارتكبه شخص آخر استناداً إلى ميله الجنسي المختلف وأضر بسلامته البدنية أو النفسية أو العقلية أن يقدم شكوى إلى السلطات القضائية المختصة وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

84- وتكفل سياسة الدولة لجميع المواطنين نفس الحقوق والواجبات للعيش بحرية، بما في ذلك مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وعلى الرغم من أن تيمور - ليشتي ليس لديها حتى الآن قانون محدد بشأن الاقتران المدني فيما يتعلق بالحياة الخاصة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، فإن الدولة تواصل سعيها لزيادة معرفة المواطنين وتوعيتهم عن طريق نشر القوانين وحقوق الإنسان لتعزيز واحترام وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية في تيمور - ليشتي. ورغم أن قانون البلد لا يعترف بالاقتران المدني بين شخصين من نفس الجنس، فإن تيمور - ليشتي لا تعاقب الشخصين من نفس الجنس الذين تربطهما علاقة حميمة.

85- وعلى المستوى السياسي، حققت تيمور - ليشتي تقدماً إيجابياً في حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. فعلى سبيل المثال، دعمت الحكومة في عام 2017 كرنفالاً وطنياً للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية نُظم في ديلي وحضرته كيانات متعددة، مثل أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، والمجموعات الدينية، وعضو من الحكومة، ومسؤولين حكوميين، وهو حدث يقام كل عام.

الصحة

(التوصيات من 136-89 إلى 139-89، ومن 141-89 إلى 143-89، و 122-89)

86- يكفل النظام الصحي في تيمور - ليشتي الحقوق الأساسية للمواطنين في الصحة على النحو المنصوص عليه في الدستور والقوانين، أي الخدمات الصحية الشاملة المجانية للجميع. وما فتئ النظام الصحي في تيمور - ليشتي يتطور تطوراً كبيراً على مر السنين.

87- وتمثل الخدمات الصحية الأولية نقطة الوصول الأولى لمعظم سكان تيمور - ليشتي إلى النظام الصحي، حيث يتلقون المساعدة من موظفي الخدمات الصحية في المراكز الصحية لعواصم البلديات، والمراكز الصحية المجتمعية في المراكز الإدارية، والمراكز الصحية الفرعية المسؤولة عن توفير الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية.

88- وتستند الرعاية الصحية التي يقدمها موظفو الخدمات الصحية الأولية في المناطق الريفية، على مستوى القرى الفرعية والقرى والمراكز الإدارية، إلى خطة وزارة الصحة، ولديهم القدرة على توفير الرعاية الصحية على مستوى المراكز الصحية الفرعية من خلال البرامج العلاجية وخدمات الرعاية الصحية الأولية التي تتناول الوقاية والإرشاد. وينظم موظفو الرعاية الصحية كل أسبوع عيادات متنقلة للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية باستخدام الدراجات النارية والمركبات المتعددة الأغراض، وذلك في المناطق

التي ليس لديها مستوصف على مستوى القرى والقرى الفرعية لتوفير الرعاية الصحية الأولية التي تشمل الخدمات العلاجية الأساسية، وبرامج التطعيم، والرعاية الصحية للأم والطفل، وبرامج التغذية، وبرامج مكافحة السل، فضلاً عن الإرشاد والتثقيف الصحيين⁽²⁷⁾.

89- وأنشأت حكومة تيمور - ليشتي 337 مركزاً صحياً فرعياً، و69 مركزاً صحياً مجتمعياً، ومستشفيات للإحالة، ومشفى وطنياً تعمل على نحو ملائم لتيسير حصول المواطنين على العلاجات الصحية، بما في ذلك إنشاء مرافق للموظفين الصحيين على مستوى البلديات والمراكز الإدارية والقرى حتى يتمكنوا من تقديم الخدمات للمجتمع المحلي بمساعدة مهنية وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة التي وضعتها وزارة الصحة⁽²⁸⁾.

90- وجميع المنشآت الصحية التي أنشأتها الحكومة مجهزة بنفس المرافق، وهي غرف الفحص، والعنابر، وغرف عزل المصابين بأمراض معدية، وغرف إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من مرض عقلي. وتتجه الحكومة سياسة رعاية المرضى الذين يعانون من أمراض عقلية في مشفى غيدو - فالاداريس الوطني، ويجري الآن إنشاء عيادة للصحة العقلية⁽²⁹⁾.

91- وترمي سياسة وزارة الصحة إلى تزويد كل مركز صحي فرعي، بحلول عام 2020، بطبيب وممرضتين وقابلة لتقديم خدمات الصحة الأولية في جميع أنحاء البلد حيث توجد مرافق صحية. وتواصل وزارة الصحة تعيين الموظفين الصحيين، إذ عينت في عام 2020 ما مجموعه 1 112 موظفاً⁽³⁰⁾.

92- ولمكافحة سوء التغذية، هناك خطة عمل وطنية للقضاء على الجوع وسوء التغذية في تيمور - ليشتي. وهناك أيضاً المجلس الوطني للأمن الغذائي والسيادة الغذائية والتغذية في تيمور - ليشتي الذي يتوخى تحقيق رؤية القضاء التام على الجوع وسوء التغذية في تيمور - ليشتي.

93- وتواصل وزارة الصحة تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة سوء التغذية في المجتمع المحلي، مع التركيز على الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، بأساليب منها الوقاية والعلاج من نقص التغذية. وتنظم أيضاً حملات لتغيير السلوك بشأن التغذية بهدف خفض معدل سوء التغذية، بما في ذلك النسبة المئوية للأطفال الذين يخضع نموهم للمتابعة والرصد. ومن أجل تحسين تغذية المواطنين، تقدم وزارة الصحة للمرضى المنومين في المستشفيات ثلاث وجبات مغذية يومياً.

94- وتنفذ وزارة الصحة، من خلال المستشفيات، برنامج الشراكة لتحسين التغذية في تيمور - ليشتي الذي يدعم الإجراءات الرامية إلى الحد من حالات سوء التغذية لدى الأمهات الحوامل ويشجع على الرضاعة الطبيعية وتوفير الأغذية المغذية للأطفال دون سن الخامسة. وتهدف هذه البرامج إلى تحسين تغذية الأمهات والأطفال عن طريق تحسين ممارسة الرضاعة الطبيعية وتوفير الغذاء للرضع والأطفال دون سن الخامسة من خلال تعزيز التثقيف الصحي وإعداد الأغذية المحلية، وتوزيع المغذيات الدقيقة على الأطفال (فيتامين ألف، وألبندازول، والمغذيات الدقيقة المسحوقة)، وتوزيع مكملات المغذيات الدقيقة على المراهقين والحوامل والمرضعات، وعلاج حالات سوء التغذية الشديد لدى الأمهات.

95- واضطلعت وزارة الصحة بدور هام في تنفيذ برامج للتثقيف بشأن الصحة الإنجابية في تيمور - ليشتي، إلى جانب برامج للصحة الإنجابية ترمي إلى تحسين تنظيم الأسرة، والمباعدة بين الولادات، والحد من عدد الولادات في إطار تنظيم الأسرة، وتوفير آليات للرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، بما في ذلك التثقيف بشأن العلاقات الجنسية الصحية بين الزوجين قبل الولادة وبعدها⁽³¹⁾.

96- وفي هذا الصدد، تقيم وزارة الصحة علاقات تعاون مع كيانات مثل منظمات المجتمع المدني، والكنيسة، وكذلك الوكالات الدولية التي تتمثل مهمتها في تقديم خدمات الدعم لبرامج تنظيم الأسرة. وحتى الآن، لا تزال الوزارة تتلقى المساعدة في مجال الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة في المناطق الريفية والمناطق النائية في تيمور - ليشتي من الشركاء وأيضاً في إطار التعاون الثنائي.

- 97- ولدى وزارة الصحة خطة عمل لتحسين رعاية التوليد والمواليد الجدد في الحالات الطارئة للفترة 2016-2019، وهي خطة ترمي إلى مواصلة إنقاذ الأمهات والأطفال الذين يعانون من مضاعفات خطيرة أثناء الولادة وبعد الولادة بغية الحد من وفيات الأمهات وحديثي الولادة.
- 98- ويحظى تطوير قطاعي الصحة والتعليم في تيمور - ليشتي بأولوية استراتيجية في دعامة التنمية الوطنية، ولأجله تضخ الدولة استثمارات كبيرة في هذين القطاعين كل عام.
- 99- وابتداءً من عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي على الخدمات الصحية في تيمور - ليشتي. وواصلت الحكومة بذل الجهود للحد من انتقال فيروس كوفيد-19 في المجتمع المحلي، وأسفرت جميع التدابير التي اعتمدها للتصدي لهذا المرض عن نتائج جيدة. بيد أن الحكومة تقر بأن جائحة كوفيد-19 تشكل عقبة رئيسية يتعين على الحكومة التغلب عليها. وبدعم مالي وتقني من منظمة الصحة العالمية والشركاء في التنمية، أنقذت الحكومة الشعب من كوفيد-19 وتواصل حالياً برنامج تطعيم المواطنين في جميع أنحاء البلد.
- 100- وسنة تلو الأخرى، تحظى الميزانية المخصصة للاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم بأقصى قدر من الاهتمام، حيث يولى هذان القطاعان الأولوية كل عام وتُرصد لهما مبالغ كبيرة من التمويل⁽³²⁾.

العدالة

(التوصيات من 89-104 إلى 89-109، ومن 89-30 إلى 89-33، و89-114، و89-96، ومن 89-115 إلى 89-117)

101- تيمور - ليشتي دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، ولذلك فهي تعزز استقلالية القضاء، ولا سيما الركيزة القضائية، والقضاة والمدعين العامين والمحامين، من خلال التدابير التشريعية والإدارية. وتنظم التدابير التشريعية عمل الجهات الفاعلة القضائية والمحامين، كما تنص المادة 119 من دستور تيمور - ليشتي على أن المحاكم مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون. وتنص المادة 132-3 على أن المدعين العامين، عند أداء واجباتهم، يخضعون لمعايير الشرعية والموضوعية والحياد ويتقيدون بالتوجيهات والأوامر على النحو المنصوص عليه في القانون. وتنص المادة 135-2 على أن الدور الأساسي للمحامين ومحامي المساعدة القضائية هو الإسهام في حسن إقامة العدل وحماية حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة.

102- ولضمان تقديم الجهات الفاعلة القضائية والمحامين ومحامي المساعدة القضائية لخدمات مهنية تتسم بالكفاءة والحياد والأخلاق، تخضع هذه المهن للتفتيش والتقييم، وتقدم التوصيات المنبثقة عن ذلك إلى هيئات الإشراف، مثل المحاكم والمجلس الأعلى للقضاء، التي تتولى إدارة القضاء وتأديبهم، إذ يختص المجلس الأعلى للقضاء بتعيين القضاة وتنزيل درجتهم ونقلهم وترقيتهم وفقاً للمادة 28 من الدستور. ويتولى المجلس الأعلى للنيابة العامة، الذي يرأسه النائب العام، إدارة النيابة العامة وضمان كفاءة خدماتها واتخاذ الإجراءات التأديبية المتعلقة بأعضائها. ويخضع محامو المساعدة القضائية للتفتيش من لدن المفتشين بالتنسيق مع المجلس الأعلى لمحامي المساعدة القضائية⁽³³⁾، ويخضع المحامون الخاصون لأحكام النظام القانوني المتعلق بالمحاماة الخاصة وتدريب المحامين والقانون رقم 2015/04 الذي تنص المادة 57 منه على أنه إلى حين إنشاء نقابة المحامين، فإن لمجلس إدارة وضبط مهنة المحاماة سلطات تأديبية فيما يتعلق بالمحامين الخاصين. ويناقش البرلمان الوطني حالياً مشروع قانون بشأن نقابة المحامين.

103- ولا تزال وزارة العدل تعطي الأولوية لتعزيز نظام العدالة وبناء قدرات القضاة من خلال مركز التدريب القانوني والقضائي الذي يواصل توفير التدريب للجهات الفاعلة القضائية ومحامي المساعدة القضائية

والمحامين الخاصين بشأن قانون العقوبات والقانون المدني وجميع الإجراءات وأيضاً بشأن أخلاقيات هذه المهن وآدابها المهنية. ويجري التدريب والممارسة داخل البلد من خلال مركز التدريب القانوني والقضائي وكذلك في الخارج، حيث يتأوب القضاة كل ستة أشهر على المشاركة في تدريب ينظم في البرتغال ويشمل جانبي الدراسة والممارسة.

104- وتتعترف الدولة بوجود العديد من القضايا المعلقة التي لم يبت فيها بعد، ولا سيما القضايا المدنية بسبب قلة عدد القضاة، وتواصل المحاكم بذل الجهود لتخفيض عدد القضايا المعلقة. واتخذت خطوة هامة في عام 2020 بتعيين ثلاثة قضاة جدد في المحاكم المحلية لأوكوسي وسواي وديلي. وفي عام 2021، سينظم مركز التدريب القانوني والقضائي عملية توظيف لتدريب 50 قاضياً ومحامياً من محامي المساعدة القضائية.

105- ولضمان إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، بما في ذلك في المناطق الريفية، تواصل المحاكم عقد محاكمات متنقلة في جميع أنحاء البلد بهدف إحقاق العدالة للناس. كما أن من شأن المحاكمات المتنقلة أن تقلل من عدد القضايا المعلقة.

106- وتقر الحكومة بأن المحاكم، أثناء حالة الطوارئ التي فرضتها جائحة كوفيد-19، لم تعمل حسب النمط المعتاد، إذ إنها لم تنتظر إلا في القضايا العاجلة ولم تُجر أي محاكمات متنقلة.

107- وبالإضافة إلى زيادة الموارد البشرية في الركيزة القضائية، استناداً إلى الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل للفترة 2011-2030، هناك أهداف أخرى لتشييد المزيد من مباني المحاكم. ويجري بناء محكمة جديدة في مقاطعة ديلي، وستُنشأ محاكم في بلديات أخرى. ولكنها ستُنشأ على مراحل نظراً لمحدودية الموارد المالية، وتنتهج الحكومة الدستورية الثامنة سياسة للإصلاح القضائي، والبرلمان الوطني بصدد وضع قانون التنظيم القضائي، الذي ستُنشأ بموجبه محكمة العدل العليا، ومحكمة الاستئناف بوصفها محكمة الدرجة الثانية، والمحكمة العليا للقضايا الإدارية والضريبية ومراجعة الحسابات. وفي عامي 2021 و2022، ستُنشأ ثلاث محاكم ابتدائية في مقاطعات لاوتيم وإرميرا وفيكيكي. وبالإضافة إلى ذلك، وافق البرلمان الوطني على قانون النظام الأساسي للقضاة. وفي الوقت نفسه، تجري حالياً مناقشة مشروع قانون بشأن النيابة العامة ومشروع قانون بشأن النظام القانوني للمحامين في تيمور - ليشتي.

108- وتعتمد تيمور - ليشتي لغتين رسميتين، هما التيتوم والبرتغالية، وبالتالي يمكن صياغة الوثائق القانونية بهاتين اللغتين، لكن في الواقع تصاغ أغلب القوانين باللغة البرتغالية نظراً لقلة الموارد البشرية اللازمة لتوفير الترجمة. ومع ذلك، هناك إدارة للترجمة في المديرية الوطنية للمساعدة القانونية والتشريع تتولى ترجمة القوانين على أساس الأولوية والموارد المتاحة. ولضمان إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع إلى العدالة، تدبر المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة وسائل لنشر القوانين بلغة التيتوم في المجتمعات المحلية على صعيد البلديات والمراكز الإدارية والقرى. وبالإضافة إلى وزارة العدل التي تنشر القوانين بلغة التيتوم، تقوم مؤسسات حكومية أخرى والمجتمع المدني أيضاً بنشر القوانين في المجتمع المحلي بلغة التيتوم.

109- وأنشأت دولتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا لجنة مستقلة تسمى لجنة الحقيقة والصدقة بين تيمور - ليشتي وجمهورية إندونيسيا، التي قدمت إلى البرلمان الوطني في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2008 تقريرها النهائي بعنوان "Per Memoriam Ad Spem" (من الذاكرة يأتي الأمل) وأوصت فيه بأن تراعي الدولتان الظروف اللازمة لضمان عدم تكرار أحداث الماضي في المستقبل، وأن تبحثا عن آليات تشريعية لتمكين الضحايا من حقهم في معرفة الحقيقة والحصول على تعويضات وإنشاء معهد للذاكرة. وفي الفترة بين عامي 2008 و2012، قُدم مشروع قانون بشأن إنشاء معهد للذاكرة العامة ومشروع قانون بشأن برنامج وطني لتعويض الضحايا إلى اللجنة ألف التابعة للبرلمان الوطني. غير أن هذين المشروعين لم يخرجا إلى الوجود بسبب اختلاف الآراء بشأنهما. ومع ذلك، أدرجت الدولة التعويضات في برنامج سياسي وطني يرمي إلى تقديم إعانة مالية للمحاربين القدامى وأعضاء الشبكة السرية والناجين، بما في ذلك تقديم منح دراسية لأبناء المحاربين القدامى.

110- وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة المرسوم بقانون رقم 2016/48 بشأن إنشاء مركز تشيغا الوطني، الذي يتولى معالجة عملية التعويضات أو التضامن لصالح الناجين استناداً إلى رؤيته ومهمته وخطته الاستراتيجية. ويضطلع هذا المركز بمهمة تعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة، وتعزيز حقوق الإنسان⁽³⁴⁾.

111- ويتعاون مركز تشيغا الوطني مع جميع الكيانات للاضطلاع بدوره وفقاً لتوصية لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة. وفي عام 2019، وضع المركز السياسة المتعلقة بصندوق التضامن لدعم سياسة التعويضات على أساس المفهوم ومتطلبات التصنيف وتصميم النموذج. وهناك بيانات حددت 170 ناجياً يستوفون معايير الحصول على دعم التضامن أو التعويضات. وفي عام 2021، تعاون المركز أيضاً مع وزارة إدارة الدولة لمعالجة ملف 76 شخصاً والتحقق منهم، وسيؤقّر السكن للنساء الضعيفات ضحايا أعمال العنف المرتكبة في الماضي. وابتداءً من عام 2018، قدم المركز تعويضات بلغت في مجموعها 200 000,00 دولار أمريكي، وقدمت وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج تعويضات بقيمة 80 000,00 دولار أمريكي⁽³⁵⁾.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات

(التوصيات من 89-123 إلى 89-127، و 89-37، و 89-79)

112- يكفل دستور تيمور - ليشتي حق المواطنين في حرية التعبير على النحو المنصوص عليه في المادة 40 منه بشأن حرية التعبير والإعلام⁽³⁶⁾. ويكفل القانون رقم 2014/5 بشأن وسائل الإعلام حق المواطنين في التعبير عن أفكارهم للمساهمة في العملية الديمقراطية. فالمادة 9 من هذا القانون تنص على أن جميع الأشخاص يتمتعون بحرية التعبير عن أفكارهم ونشرها من خلال وسائل الإعلام، ولا يجوز مضايقة أي شخص بسبب آرائه السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو غيرها. ويكفل دستور تيمور - ليشتي أيضاً حرية الصحافة ووسائل الإعلام، على النحو المنصوص عليه في المادة 41 منه، ولا تشمل القيود التي تفرضها المادة 11 من قانون وسائل الإعلام على حرية الصحافة إلا ما يتعلق بالشرف، والسمعة الطيبة، والشهرة، والخصوصية، وقرينة البراءة، والأسرار القضائية، وأسرار الدولة.

113- وتكتسي الأهلية المهنية للصحفيين أهمية كبيرة، ويحدد قانون وسائل الإعلام كيف يمكن للشخص أن يصبح صحفياً محترفاً، حيث يجب أن يتلقى تدريباً إلزامياً في مجال الصحافة يقدمه مجلس الصحافة ثم يكمل فترة تدريب وينجح في الامتحانات حتى يُعتمد كصحفي محترف⁽³⁷⁾. كما ينص قانون وسائل الإعلام على حق الصحفيين في إعلام الجمهور، الذي يجب أن يمارس على أساس أحكام الدستور ولا يجوز أن يخضع لأي تدخل يهدد استقلالية الصحفيين وموضوعيتهم، وحريرتهم في الإبداع، وحرية الضمير المكفولة لهم، وحقهم في التماس المعلومات وتلقيها، والسرية المهنية، وحقهم في المشاركة في القرارات التحريرية لوسائل الإعلام التي يعملون لديها دون أي قيود على التزامهم بأخلاقيات المهنة⁽³⁸⁾.

114- وتعيد تيمور - ليشتي التأكيد أن المبادئ المنصوص عليها في الدستور وقانون وسائل الإعلام تتفق ومعايير حقوق الإنسان لأنها لا تقوض عمل الصحفيين فيما يتعلق بحرية التعبير.

قوات الأمن

(التوصيات 89-40، و 89-41، و 89-78، و 89-80، ومن 89-110 إلى 89-113، و 89-89)

115- تواصل تيمور - ليشتي تعزيز سياستها بشأن تدريب قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان بهدف ضمان اضطلاع موظفي قطاع الأمن بدورهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمواطنين، وذلك أثناء أداء هؤلاء الموظفين لمهامهم في المجتمع من أجل ضمان السلم والأمن والاستقرار.

116- ولا تزال القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تتلقى الدعم في مجال التدريب من مؤسسات الدولة، مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة العدل ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة والشركاء الدوليين.

117- ولتعزيز قدرات موظفي الشرطة والقوات المسلحة التيمورية، توفر مؤسسات الدولة التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي يُجرى في مراكز التدريب بالتعاون بين مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة، والوحدة الاستشارية المعنية بحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، التي توفر التدريب لأفراد الشرطة والرقباء والضباط العاملين في البلديات البالغ عددها 13 بلدية، والوحدات التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات. كما يقدم تدريب إضافي للمدربين بشأن سياسة استخدام القوة من جانب موظفي قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وفقاً للإجراءات والمعايير الدولية.

118- ويشكل التعاون المؤسسي بين قطاعي الأمن والقضاء دعامة هامة لضمان وتعزيز مبدأ الشرعية المنصوص عليه في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بجميع التدابير التي تنطبق على القضايا المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز واستخدام القوة المفرطة. وتقيم المؤسسات إجراءات ضد انتهاكي المعايير وحقوق الإنسان ويجري التحقيق معهم.

119- وهناك تنسيق بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية والمحاكم يتسم بمستوى عال من الثقة والتفاهم المهني، وعندما تكون هناك حالات تُعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، فإنها تكون محط متابعة من لدن مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وتكون مفتوحة منذ بدء التحقيقات داخل الجيش والشرطة حتى إحالة المسألة إلى المحكمة، دون وضع قيود على إمكانية الوصول إلى العملية برمتها.

120- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الثالث، أُجري تحقيق بشأن قضية تتعلق بأفراد من قوة الشرطة الوطنية أطلقوا النار على مواطنين، وحوكموا أمام المحكمة. وعولجت مسألة الاستخدام المفرط للأسلحة من جانب أفراد قوات الأمن لقتل الأشخاص وإصابتهم وارتكاب انتهاكات أخرى. وفي عام 2017، كانت هناك 116 حالة انتهاك من جانب موظفي قوة الشرطة الوطنية، أسفرت عن عزل موظفين، ووقف تسعة عشر موظفاً عن العمل، وفرض ست عشرة غرامة، وتوجيه اثني وثلاثين توبيخاً خطياً، وإغلاق ست عشرة قضية دون إصدار أي عقوبة، فيما لم يُبث بعد في إحدى وثلاثين قضية⁽³⁹⁾.

121- وفي عام 2018، بلغ عدد حالات خرق الأنظمة التأديبية لقوة الشرطة الوطنية والتعسف في استعمال السلطة وانتهاك حقوق الإنسان 214 حالة، وأسفرت عن عزل موظفين، ووقف اثني وعشرين موظفاً عن العمل، وفرض اثني وعشرين غرامة، وتوجيه ستة وأربعين توبيخاً خطياً وتوبيخ لفظي واحد، وإغلاق أربع وثلاثين قضية دون إصدار أي عقوبة، فيما لا تزال ست وثمانون قضية قيد التحقيق وأجريت المحاكمة بشأن قضية واحدة. وفي عام 2019، سجلت إدارة العدل التابعة لقوة الشرطة الوطنية 194 قضية، تمخض عنها وقف أربعة عشر موظفاً عن العمل، وفرض أربع غرامات، وتوجيه سبعة عشر توبيخاً خطياً وتوبيخ لفظي واحد، وإغلاق اثني وعشرين قضية دون إصدار أي عقوبة، فيما لا تزال 129 قضية قيد التحقيق وأجريت المحاكمة بشأن سبع قضايا⁽⁴⁰⁾.

122- ويقع على عاتق جميع مؤسسات الدولة واجب تعزيز حقوق الإنسان المكفولة للمواطنين وحمايتهم وضمانها. وتيمور - ليشتي ملتزمة بتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وتوطينها وإشراك المجتمع المدني في أنشطة الوقاية، من خلال التربية المدنية والتدريب والتحقيقات ورصد عمل قوات الأمن.

123- ويجري التحقيق في الحالات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان وأي جريمة من الجرائم المرتكبة وفقاً للقواعد القائمة، ويقوم برصدها المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة. وتقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ويكون التحقيق إلزامياً بشأن أي ادعاءات تتصل بقوات الأمن بغية ضمان شفافية العملية برمتها في جميع الحالات التي تحدث.

124- وتعترف مؤسسة قوة الشرطة الوطنية بأن عدم تدريب موظفيها يشكل عقبة تؤدي إلى ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. وتلتزم قوة الشرطة الوطنية بتوفير التدريب المستمر لموظفيها. ولكنها تواجه تحديات في هذا الصدد، مثل ضعف التمويل المخصص للتدريب، حيث لا يمكن تنظيم التدريب إلا بدعم من الشركاء لأن مؤسسة قوة الشرطة الوطنية ليس لديها ميزانيتها الخاصة. وحصل 1 559 موظفاً من موظفي قوة الشرطة الوطنية على تدريب في مجال حقوق الإنسان، فيما لم يتلق أكثر من 2 561 موظفاً من موظفيها بعد تدريباً في هذا المجال⁽⁴¹⁾.

125- وعندما يرتكب أفراد قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان أو أي أفعال إجرامية أخرى، فإنهم يخضعون لإجراءات تأديبية من جانب الجيش أو الشرطة. ولدى قوة الشرطة الوطنية آلية تأديبية داخلية من خلال إدارة العدل، وتطبق العمليات والأنظمة التأديبية. وتتسم الأنظمة التأديبية للقوات المسلحة بصرامة أكبر إزاء أي فرد من أفرادها يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، إذ يُجرى التحقيق فيها على الفور.

126- وتقر الحكومة بأنه خلال تنفيذ حالة الطوارئ وتدابير الإغلاق الشامل بسبب جائحة كوفيد-19، طبقت قواعد معينة وارتكب بعض موظفي الشرطة انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المواطنين. وجرى التعامل مع هؤلاء الموظفين الذين ارتكبوا انتهاكات وفقاً للقانون الواجب التطبيق.

المهاجرون

(التوصيات 89-43 و 89-153)

127- صدقت تيمور - ليشتي على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ويضمن قانون تيمور - ليشتي لأطفال المهاجرين المولودين فيها الحق في التسجيل والحصول على شهادة ميلاد، كما يضمن للمهاجرين الذين ولدون أطفالاً في تيمور - ليشتي نفس الحقوق المكفولة لمواطني البلد في الحصول على التسجيل عند الولادة.

128- كما تكفل الحكومة حقوق مواطني تيمور - ليشتي الذين يعملون في الخارج. وتحمي الدولة مواطني تيمور - ليشتي في الخارج، وهو ما يكفله دستور البلد. ومن أجل ضمان حقوق العمال وحمايتهم، أنشأت تيمور - ليشتي سفارات في البلدان التي يعمل فيها مواطنوها. وتقدم السفارات المساعدة والعون لمواطني تيمور - ليشتي حينما يواجهون صعوبات.

129- ويتمتع مواطنو تيمور - ليشتي المهاجرون والعاملون في الخارج بحق التصويت في الانتخابات العامة. وفي إطار الانتخابات العامة لعام 2017، تمكن مواطنو تيمور - ليشتي المقيمون في الخارج من التصويت لأول مرة، حيث صوت في المملكة المتحدة 88 شخصاً، وفي أستراليا 474 شخصاً، وفي البرتغال 310 أشخاص، وفي جمهورية كوريا 154 شخصاً. وخلال الانتخابات العامة المبكرة لعام 2018، أُجري التصويت أيضاً في المملكة المتحدة وأستراليا والبرتغال وجمهورية كوريا.

الاتجار بالبشر

(التوصيات 89-36، و 89-95، و 89-103)

130- في عام 2017، أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 2017/3 بشأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته، الذي يضمن حق ضحايا الاتجار بالبشر في الحصول على تعويضات. ويكمل هذا القانون المادة 163 من قانون العقوبات المتعلقة بالاتجار بالبشر والمادة 165 منه المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية.

131- واعتمدت الحكومة المرسوم بقانون رقم 2021/9 بشأن لجنة مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يحدد تكوين هذه اللجنة وهيكلها وطريقة عملها. وسيتوافق هذا المرسوم بقانون مع أحكام القانون المتعلق بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته لضمان التنسيق بين الوزارات، ومهمته التنسيق بين مجموعة من الكيانات على الصعيد الوطني المسؤولة عن منع الاتجار بالبشر ومكافحته. وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن تعزيز وضمان التعاون مع الكيانات الأجنبية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر⁽⁴²⁾.

132- وستنشئ الحكومة لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لتكون الكيان المسؤول عن التنسيق على الصعيد الوطني. ويوجد حالياً فريق عامل بصدد الإعداد لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وبعد إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ستضع هذه اللجنة خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالبشر.

Notes

- 1 National Directorate for the protection and promotion of persons with disabilities, MSSSI.
- 2 Ibid.
- 3 Information from the National Directorate of Vocational Training, SEPFOPE.
- 4 Data from the Human Resources Director, PDHJ and PDHJ 2019 Report.
- 5 Information for the Commission on the Rights of the Child.
- 6 Information from the National Directorate for Vocational Training, SEFOPE.
- 7 Information from the Commissioner on the Rights of the Child.
- 8 Information from the MSSSI in response to a CEDAW questionnaire.
- 9 Ibid.
- 10 Penal Code, Article 173.
- 11 Law No. 3/2017 on preventing and combatting human trafficking and fourth amendment to the Penal Code, Article 18 on the protection of minor victims.
- 12 Information from INFÓRDEPE, MoE.
- 13 Ibid.
- 14 Ibid.
- 15 Information from the National Directorate for Back to School Education, MoE.
- 16 Decree Law No. 26/2016, ALFAESA.
- 17 PEDN 2011-2030 Chapter 4.
- 18 Director of the National Directorate of Agriculture and Horticulture, MAF.
- 19 Food Security Bulletin form the MAP, edition No. 16.
- 20 Director of the National Directorate of Agriculture and Horticulture, MAF.
- 21 Information from the Executive Director of INSS.
- 22 Article 16 of the Timor-Leste Constitution and Article 4 of Law No. 7/2010, Law Against Domestic Violence.
- 23 Article 141 of the Timor-Leste Penal Code.
- 24 Article 1475 of the Civil Code and information from the DNAJL.
- 25 Law No. 9/2016 on Community Leaders.
- 26 Information from the National Directorate for General Development, SEII.
- 27 Information from the Directorate General of Cooperative Services, Ministry of Health.
- 28 Ibid.
- 29 Ibid.
- 30 Ibid.
- 31 Action Plan to Improve Emergency Obstetric and Newborn Care (Emonc) Timor-Leste 2016-2019.
- 32 Timor-Leste Budget Transparency Portal.
- 33 Decree Law No. 10/2017, Public Defenders Statute, art 35 and 36.
- 34 Article 3 of Decree-Law No. 48/2016.
- 35 Information from the Chega National Centre.
- 36 Timor-Leste Constitution, Art. 9,40,41.
- 37 Law No. 05/2014, Media Law, Articles 14-17.
- 38 Law No. 05/2014, Media Law, Article 8.
- 39 Information from the PNTL.
- 40 Ibid.
- 41 Information from the Police Training Centre.
- 42 Government Portal; Timor-Leste creates a commission to combat human trafficking.